ثانيا: تعدد القيم القانونية

في إطار تناولنا لموضوع تعدد القيم وتغيرها في علاقتها بوظيفة حماية وصيانة القانون لها، يتعين التأكيد بداية بأن مضمون هذه القيم من صنيعة كل مجتمع، وتختلف باختلافه وإن توحدت على مستوى التسمية. ذلك أننا خلال دراستنا للتطور التاريخي للنظم والمؤسسات القانونية، وجدنا أنه ما قد يُعد عدلا كقيمة في ظل مجتمع ما، قد لا يكون كذلك في مجتمع ثانٍ؛ وما يدخل في قيمة "المصلحة العامة" يختلف مضمونه من مجتمع لآخر...

ليس هذا فحسب بل إن تعدد القيم يعزى أيضا للزاوية التي نقارب من خلالها هذه القيم قانونية كانت أو اجتماعية أو دينية أو فلسفية، فكانت القيم القانونية تعني الخير عند أفلاطون، والعدالة عند أرسطو والنظام عند شيشرون، والسلطة عند أوستن والأمن عند طوماس هوبز والدولة عند هيجل واليقين عند بيكون والتضامن الاجتماعي عند ديجي والمصالح الاجتماعية عند إهرنج وباوند ومكارِمَ الأخلاقِ عند نبينا محمدا صلى الله عليه وسلّمَ.

ويبدو من البديهي حسب التحديد السابق لمفهوم القيم أن مجال هذه الأخيرة أشمل وأوسع من مجال القانون[1]، وذلك لأن القيم تشمل واجب الإنسان نحو خالقه سبحانه وتعالى وهي أول وأسلم ضابط لسلوكه، وواجبه نحو نفسه وهذه هي القيم الشخصية، وواجبه نحو غيره وهذه هي القيم الاجتماعية، وأما القانون فلا يهتم كقاعدة عامة إلا بتنظيم علاقة الإنسان بغيره في صُوَرِهِ الظاهرة المترجمة في شكل سلوك واقعي.

لذا فإن القيم التي يؤدي القانون وظائفه من خلالها ويهدف إلى تحقيقها، متعددة ويمكن أن يتغير بعضها عبر الزمان والمكان، وسنبين فيما يلي بعض أهم القيم القانونية من وجهة نظر الفقه القانوني[2]:

- قيم المحافظة على كيان المجتمع: وتشمل قيمة الأمن، وقيمة النظام، وقيمة السلام...
- قيم حماية الحرية الفردية: وتتضمن قيمة المساواة، وقيمة العدالة بين الأفراد....
- قيم تحقيق التضامن الاجتماعي: وتشمل قيمة المصلحة العامة، وقيمة المصالح الاجتماعية...
- قيم تحقيق الخير العام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي: وتتمثل في قيمة السلطة والدولة، وقيمة حرية المبادرة، وقيمة المنفعة...

[1]- Chloe Kennedy : "Sociology of law and Legal History", Collections Law 2020, page : 83.

2- CARBONNIER (Jean) : « la sociologie juridique et son emploi en législation » ; revue de l'année sociologique, Vol 57, N° 2, p : 396.